

## قولاً واحداً الوجود الروسي.. والتدالفات الجديدة

مازن بلاط

فرض الوجود الروسي حالة غير مسبوقة داخل الأزمة السورية، فهو لا يشكل حتى اللحظة قوة عسكرية كبيرة مقارنة بما كانت تقوم به الولايات المتحدة في أي تدخل عسكري، وفي الوقت نفسه فإنه حمل ثقلًا على المستوي الإقليمي لأنه فرض شرطاً جديداً على الصراع، فأوجد فصلاً جغرافياً على الأقل في التحالف الذي يغذي المجموعات المسلحة، وضمن هذا الواقع فإن العلاقات تزال في بدايتها وأوضحت طبيعة الصراع بشكل سريع، وحركت موازين القوى السياسية نحو رؤية تبدو مختلفة نوعاً، فالترجح المصري بالحرب الروسية على الإرهاب ربما يكن مفاجأة، لكنه وضع مشاركات جيدة في شكل الشرق الأوسط القادم.

عملياً فإن تصريحات الرئيس الروسي تتسمج بالبنية السياسية التي يمكن أن تتحقق من خلال التحالف، وبينما هيأت قاعدة لرسم تحولات قائمة على مستوى التحالفات، على الأخص في العلاقة التي تربط القاهرة بباريس، فالنمسك المصري بالحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، بما فيها الرئاسة، ينطلق من اعتبارين:

- الأول هو نوعية الدولة المترافق مع مفهوم الشرقي الأوسط القائم، فهناك صراع لتثبيت «الدولة المرنة» ضمن مفهوم يتاسب مع ربط دول الشرق الأوسط كـ«جغرافية وظيفية» تستوعب

القوى الأساسية الجديدة، مثل إيران، وتحل محله شرق المتوسط نسجياً متنبلاً استمراراً إصابة آخرين.

ضمن مفهوم الدولة المرنة فإن المونتج اللبناني هو الأكثر شيوعاً في الآليات السياسية، وهو يمثل تضخم «السياسة السياسية» على حساب «قوية الدولة»، وهو شكلاً لا ينسجم مع ما تزدهر القاهرة من أجل تحقيق أمرين: محاربة الإرهاب واستيعاب الواقع.

الثاني طبيعة هيلكة الدولة ونظمها السياسي، فاللائحة شهدت انتصارات إقليمية وداخلية يوفر الاستقرار.

ويمكن فهم موقف المصري بينية الافتراضية التي تجاهل الكثير بين

بنيتها السياسية والجوية، وارتباطها بالخارج، لكن كلها قائم على الفكرة في فرض توازن إقليمي وداخلي يوفر الاستقرار.

ويمكن فهم موقف المصري بالاعتراض على أي تدخل في بيروت، وإنما على أي تدخل في مصر، فموقع القاهرة يديو حادياً تجاه العملية السياسية، لكن العمق الحقيقي يذهب إلى القاعدة التي يمكن من خلالها بناء عملية سياسية، وأي انها داخل سوريا.

يعني بالدرجة الأولى فرض واقع يمكن تحسيبه نحو صدر التي تملك الأساسية السورية نفسها مسألة السيادة.

في القabilات تدخل الروسي بشكل معادلة مبنية على سلالة السياسية، وإنما كان من المستبعد انتقام مصر إلى تجاهل روسي يضم سوريا وإيران، فإن العلاقات الإقليمية عموماً تتجه اليوم نحو رسم التوازن الذي يحافظ على الشرعيية القائمة، ويحد من

إيجاد نموذج مطلق للديمقراطيات تعتمد على «الدولة المرنة»، وتقتصر على التعدد المذهبي أو الدينى بدلاً من «التنمية السياسية»، فالدخول

الروسي لم يحقق ضربات العسكرية تنتهي بفشل اعش، بل حر أي عملية سياسية قادمة في سوريا من ارتقائه إلى الضغوط التي تشكلاً المجموعات الإرهابية، وهو يعنى آخر شكل خريطة إقليمية مختلفة تحد من الأدوار للدول التي تستفيد من انتشار الانطباق.

ربما لا تسعى روسيا لتحقيق نظام تحالفات جديدة، لكنها استطاعت فرض آلية التعامل مع الأزمات من خلال «النموذج السوري»، وهذا الأمر ينطوي على دفع نحو توازن مختلف يعيد للجغرافيا اعتبارها، بما في ذلك قدرة دمشق والقاهرة على رسم ملامع التعاون أكثر معاً، وفتح ممكنتها نحو الانطلاق بعيداً من الارتهان للشروط الاقتصادية التي فرضها «ليندوبرولو»، في رسماً صراعات تكشف الكل التاريخي في المنطقة على حساب الأدوار الجديدة الثالثة، وهو ما تدركه مئات المقاتلين الشيشان والطاجيك والأوزبكي إلى المدينة وسيكون أول سدام بين المحور السوري والمحور الروسي مع المجموعات المسلحة إلى المناقشة على تقطيم والذريعة والإرهابيين» المضطربون تحت زمام ما يسمى «جيش الفتح» الذي ينتمي إلى «داعش» وأسفرت الطلعات الجوية أمس عن تدمير ٦ هدف لتنظيم «داعش»، ومقتل ٣٠ إرهابي في حلب والرقة.

وتحل العقوبات العسكرية على الشرعيية عموماً تتجه نحو

النظام من المفترض أن ينبع من الأدوار والاذنة.

ويمكن أن يتحقق ذلك في شكل الشرقي الأوسط.

ويمكن أن يتحقق ذلك في ش